الجمهورية اليمنية

وزارة التخطيط والتعاون الدولي

قطاع الدراسات والتوقعات الاقتصادية

النشرة الفصلية

للمستجدات الاقتصادية

Quarterly Economic Update Bulletin

السنة الثانية – العدد (٣)

سبتمبر ٢٠٠٤

أخر المستجدات الإقتصاديه حتى شهر يوليو ٢٠٠٤

- واصل معدل التضخم الشهري إرتفاعة المستمر خلال النصف الأول من عام ٢٠٠٤ حيث بلغ حوالى ١٥.٨% في أبريل قبل أن ينخفض إلى ١٢.٨% في يوليو ٢٠٠٤ وبلغ المتوسط العام للتضخم خلال الفترة يناير – يوليو ٢٠٠٤ حوالي ١٣.٣%. ومن الواضح بأن زيادة معدل التضخم أتت من الزيادة المستمرة في أسعار المواد الغذائية والقات حيث شهدت معدل تضخم مرتفع خلال الفترة وصل إلى ١٩% ، ١١.٧% على التوالي .

جدول رقم (١٠) معدل التضخم للفترة يناير – يوليو ٢٠٠٤

	يناير	فبراير	مارس	ابريل	مايو	يونيو	يوليو	يناير-يوليو
لا يشمل القات	١١	١٠.٢	١١.٩	١١.٩	١٢.٦	١٢.٣	١٢.٢	١١.٧
لا يشمل القات والغذاء	٤.٤	٣.٣	٣	٣	٢.٢	١.٧	٢.٤	٢.٩
التضخم الشهري	١٢.٥	١٠.٢	١٤.٩	١٥.٨	١٤.٦	١٢	١٢.٨	١٣.٣
تضخم الغذاء	١٦.٤	١٥.٩	١٩.٣	١٩.٣	٢١	٢١	٢٠.٢	١٩.٠

- شهدت معدلات العرض النقدي بمفهومه الضيق أنخفاظاً خلال النصف الأول من عام ٢٠٠٤ مقارنة بالنصف الأول من عام ٢٠٠٣ حيث تراجعت نسبته إلى إجمالي العرض النقدي من ٤٣.٧% إلى ٤١.٤% ويعود السبب إلى الإنخفاض إلى انخفاض النقد في التداول كنسبة من العرض النقدي من ٣٤.٦% في يوليو ٢٠٠٣ إلى ٣١.٩% في يوليو ٢٠٠٤ وهذا مؤشر جيد يدل على تحسن في الأداء العام للقطاع المصرفي ، فيما زادت حصة شبة النقد كنسبة من العرض النقدي من ٥٦.٣% في يوليو ٢٠٠٣ إلى ٥٨.٦% في يوليو ٢٠٠٤ ويعود السبب في ذلك إلى الزيادة الكبيرة التي حصلت في جانب ودائع الإدخار والتي حققت معدل نمو كبير خلال الفترة وصل إلى ٥٤% لترتفع حصتها من ١٢.٤% إلى ١٦.٣% من إجمالي العرض النقدي خلال الفترة ويرجع هذا النمو إلى إستمرار معدلات الفائدة عند مستويات مرتفعة نسبيا (١٣%) منذ عام ٢٠٠٠.

تطور ومساهمة مكونات العرض النقدي للنصف الأول من عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤

	يوليو ٠٣		يوليو-٠٤		
مليار ريال	القيمة	%	القيمة	%	نمو الفترتين
العرض النقدي	719	100	843	100	17.2
الضيق	314	43.7	349	41.4	11.1
النقد في التداول	249	34.6	269	31.9	8.0
ودائع تحت الطلب	65	9.04	80	9.5	23.1
شبة النقود	405	56.3	494	58.6	22.0
الأجل	89	12.4	137	16.3	53.9
الأدخار	53	7.37	65	7.7	22.6
العملات الاجنبية	252	35	276	32.7	9.5

- تشير البيانات الصادرة عن البنك المركزي إلى إن ميزان المدفوعات حقق فائضاً خلال النصف الأول من عام ٢٠٠٤ وصل إلى حوالي ١٢٣ مليون دولار وبما نسبته ١.١% من الناتج المحلي الإجمالي للفترة مقارنه بحوالي ٢٩٩ مليون دولار خلال الفترة نفسها من عام ٢٠٠٣ بلغ حوالي وبما نسبته ٢.٧% من الناتج المحلي الإجمالي ، وبذلك فإن الفائض المتحقق في ميزان المدفوعات

خلال النصف الأول من عام ٢٠٠٤ قد شهد تراجعا بمقدار ٥٩% عن الفترة نفسها من عام ٢٠٠٣ ،

٣. مستوى تنفيذ الموازنة العامة للدولة خلال الربع الأول من عام ٢٠٠٤

شهد النصف الأول من عام ٢٠٠٤ مجموعة من التطورات في مجال تنفيذ الموازنة العامة للدولة سوف يتم استعراضها في هذا الجزء من خلال البيانات الفعلية الأولية التي أصدرتها مؤخراً وزارة المالية عن مستوى الأداء المالي خلال الفترة مع توضيح أهم جوانب النجاحات والإخفاقات التي رافقت عملية تنفيذ الموازنات الايرادية والانفاقيه وعلى النحو التالي.

٣-١ . الإيرادات العامة للدولة

بلغت الإيرادات العامة المحصلة خلال النصف الأول من عام ٢٠٠٤ حوالي ٤٤٥.٤ مليار ريال مقارنة بحوالي ٣٩٩ مليار ريال كإيرادات مقدرة في إطار الموازنة العامة للدولة للنصف الأول من العام نفسه، وبالتالي فإن الإيرادات الفعلية قد تجاوزت الإيرادات المخططة بحوالي ٤٦.٤ مليار ريال أي أن الإيرادات المتحققة قد وصلت إلى حوالي ١١١.٦% من الإيرادات المتوقع تحصيلها، ومن خلال الاستعراض الشامل لأداء مستوى تحصيل الإيرادات في النصف الأول من العام ٢٠٠٤ نلاحظ الأتي:

جدول (٦) الإنحراف النسبي بين الإيرادات المعتمدة والفعلية للربع الأول لعام ٢٠٠٤

مليار ريال	فعلية		إعتمادات		إجمالي الإيرادات		الأنحراف	
	مركزية	محلية	مركزية	محلية	فعلية	اعتمادات	مركزية	محلية
إجمالي الإيرادات	384	61.4	330	69	445.4	399	16	-11
القروض	21.5	0	19.4	1.5	21.5	20.9	11	-100
الإيرادات بدون القروض	362.5	61.4	310.6	67.5	423.9	378.1	17	-9
إيرادات جارية	360	6.4	300	9	366.٧	309	20	-29
إيرادات رأسمالية	100	102	7	65	202	72	1329	57
المنح	1.8	55	10.4	58	56.8	68.4	-83	-5

٣-١-١. الإيرادات الجارية:

بلغ إجمالي الإيرادات الجارية المحصلة خلال الفترة يناير – يونيو ٢٠٠٤ حوالي ٣٦٦.٤ مليار ريال وبنسبة تصل إلى ٨٢.٣% من إجمالي الإيرادات العامة للدولة محققة بذلك معدل نمو يصل إلى حوالي ١٨.٦ نقطة

جدول (٧) الإنحراف النسبي بين الإيرادات الضريبية وغير الضريبية

مليار ريال	إعتماد		فعلي		انحراف (%)	
	مركزي	محلي	مركزي	محلي	مركزي	محلي
الإيرادات الجارية	**300**	**9**	**360**	**6**	**20**	**-33.33**
ضرائب مباشرة	**35**	**2.5**	**37**	**3**	**5.7**	**20**
الزكاة	0	2	0	2.3	**0.0**	**15**
ضريبة الدخل	35	0.5	37	0.7	**5.7**	**40**
ضريبة الملكيات	0	0	0	0	**0.0**	**0**
ضرائب غير مباشرة	45.2	1.6	51	1.6	**12.8**	**0**
ضرائب السلع والخدمات	21.2	1.6	23	1.6	**8.5**	**0**
ضريبة المعاملات والتجارة	24	0	28	0	**16.7**	**0**
الإيرادات غير الضريبية	**219.8**	**4.9**	**272**	**1.4**	**23.7**	**-71.4**
نفط وغاز	**215**	**0.2**	265	0.3	**23.3**	**50**

المصدر: وزارة المالية

مئوية عن المتوقع تحصيله من الإيرادات الجارية في إطار الموازنة، حيث بلغت الإيرادات الجارية المركزية ٣٦٠ مليار ريال مسجلة بذلك زيادة في التحصيل عن المتوقع بحوالي ٦٠ مليار ريال، فيما سجلت الإيرادات المحلية تراجع في التحصيل خلال الفترة بمقدار سالب يصل إلى ٢.٦ مليار ريال، حيث بلغت الإيرادات الجارية المحلية المحصلة ٦.٤ مليار ريال مقارنة بإيرادات متوقعة بمبلغ ٩مليار ريال، وتعود الزيادة في الإيرادات الجارية خلال النصف الأول من عام ٢٠٠٤ إلى زيادة دخل الحكومة من المشروعات والممتلكات (إيرادات النفط والغاز) بحوالي ٥٠.٢مليار ريال نتيجة لارتفاع أسعار النفط على المستوى العالمي بسبب الاضطرابات التي شهدتها أسواق النفط على المستوى العالمي خلال الفترة يناير - يونيو من العام الحالي والتي أثرت على أسعار النفط وساهمت في ارتفاعها ومن ثم زيادة الإيرادات المتحصلة من مبيعات النفط الخارجية.

الجدير بالذكر أن الضرائب المباشرة سواءً على المستوى المركزي أو المحلي قد حققت معدلات نمو عما كان متوقع لها حيث زادت الضرائب المباشرة بحوالي ٦% عن المتوقع والمحلية ٢٠% وبالنسبة غير المباشرة فقد حققت زيادة في الجانب المركزي بمقدار ١٣% عن المتوقع ،وفيما سجلت الإيرادات غير الضريبية للسلطة المركزية معدل نمو بحوالي ٢٤% عن المتوقع كانت الإيرادات المحلية غير الضريبية قد سجلت تراجعا كبيراً وصل إلى ٧١% .

٣-٢ . *النفقات العامة للدولة*

تمثل النفقات العامة أحد أهم الأدوات المحفزة للنمو الاقتصادي باعتبارها أداة لتنفيذ السياسات والاستراتيجيات التنموية، وبالأخص النفقات الاستثمارية. ومن هنا فقد بلغت النفقات الفعلية خلال النصف الأول من العام الحالي ٢٠٠٤ حوالي٤٠٤ مليار ريال مقارنه ب٣٧٢ مليار كاعتمادات، محققة بذلك عجزاً يصل إلى ٣٢ مليار ريال عن النفقات المعتمدة في إطار الموازنة العامة للنصف الأول من العام أي أنها قد حققت زيادة بمقدار ٨.٦%. كما إن النفقات الجارية الفعلية قد بلغت حوالي ٢٧١ مليار ريال وبما نسبته ٦٧% من النفقات العامة محققة بذلك زيادة بمقدار ٨ نقطة مئوية عن الإعتمادات في إطار الموازنة العامة والبالغة ٢٥١ مليار ريال وبما نسبته ٦٧ % من إجمالي النفقات

جدول(٨) النفقات العامة للدولة

مليار ريال	اعتماد	فعلي	الإنحراف (%)
الإجمالي العام للنفقات	372	404	8.6
النفقات الجارية	251	271	8.0
الرأسمالية والاستثمارية	95	112	17.9
الإقراض والمشاركة في الأسهم	18	14	-22.2
تسديد القروض	9	7	-22.2

أما بالنسبة للنفقات الاستثمارية الفعلية خلال النصف الأول من العام ٢٠٠٤ فقد بلغت حوالي ١١٢ مليون ريال، وبالتالي وصلت نسبتها إلى ٢٨% من إجمالي

النفقات العامة متجاوزه الاعتمادات التي تم رصدها في الموازنة العامة للفترة بحوالي١٨%، حيث قدرت إعتمادات النفقات الاستثمارية خلال الفترة بحوالي ٩٥ مليار ريال وبما نسبته ٢٦% من إجمالي النفقات العامة. وتعود الزيادة في النفقات الاستثمارية إلى زيادة الاستثمار الحكومي في خدمات البنية التحتية والخدمات الاجتماعية مثل التعليم والصحة إلى جانب النفقات الأمنية. الجدير بالملاحظة أن هناك علاقة طرديه قوية بين كل من النفقات الاستثمارية ومعدل النمو الاقتصادي ومن ثم معدلات التشغيل داخل الاقتصاد وبالأخص وأن الظروف الاقتصادية والاستثمارية لم تتمكن من حشد الموارد والاستثمارات الخاصة والاستثمارات الأجنبية بصورة مرضية خلال السنوات الماضية نتيجة لعدم جاذبية البيئة الاستثمارية ووجود معوقات وتحديات متعددة تواجه المستثمرين، الأمر الذي ينبغي تخصيص نسبة أكبر من النفقات في الجوانب الاستثمارية بهدف تعويض النقص الحاصل في الاستثمارات الخاصة والحفاظ على معدلات مرتفعة للنمو الاقتصادي.

أما بالنسبة لكل من نفقات الإقراض وتسديد القروض فقد سجلت تراجعاً عن الإنفاق المستهدف وصل إلى ٢٢% عن النفقات المعتمدة في غطار الموازنة العامة .

٤. التضخم

شهدت معدلات التضخم منذ بداية عام ٢٠٠٣ وحتى يوليو ٢٠٠٤ ارتفاعا ملحوظاً مقارنة بالفترة السابقة وبالأخص خلال الفترة من ١٩٩٩ إلى ٢٠٠٢ الأمر الذي يشير إلى أن معدلات التضخم أصبحت تمثل تحديا محتملا للاقتصاد خلال السنوات القادمة ما لم تتخذ إجراءات احترازية للحد من معدلاته المتزايدة ومعالجة الأسباب الرئيسية المغذية له والعمل على الحد منها. حيث يلاحظ أن متوسط معدل التضخم المسجل خلال الفترة يناير – يوليو ٢٠٠٤ قد وصل إلى حوالي ١٣.٣% و ١٣.٦% في عام ٢٠٠٣ وهي معدلات مرتفعه مقارنة بالمعدل المتحقق في العام ٢٠٠٢ (٤.٣%)، فضلاً عن أن هذا المعدل يعد من المعدلات المرتفعة على المستوى العالمي. وخلال الشهور يناير- يوليو من العام الحالي شهدت معدلات التضخم تذبذباً، إلا أنها في الغالب معدلات مرتفعة قياسا بالمعدلات التي كانت سائدة خلال السنوات الأخيرة من العقد الماضي، حيث تراجع معدل التضخم إلى ١٢.٥%

جدول (٩) معدلات التضخم للفترة يناير - يوليو ٢٠٠٤

	يناير	فبراير	مارس	ابريل	مايو	يونيو	يوليو	يناير - يوليو
التضخم الشهري	12.47	10.21	14.94	15.81	14.62	12.01	12.84	13.3
الغذاء والمشروبات	16.43	15.91	19.31	19.31	20.96	21	20.15	19.0
التبغ والسجائر والقات	18.25	10.28	28.26	34.63	24.17	10.67	15.57	20.3
الملابس والأحذية	4.59	2.41	2.64	1.17	1.8	1.71	1.64	2.3
السكن	2.91	2.63	2.33	2.66	2.48	2.44	2.78	2.6
الأثاث	2.34	1.74	1.58	0.99	1.2	1.23	1.37	1.5
الصحة	8.79	8.79	7.93	7.85	7.14	6.64	6.37	7.6
النقل	6.25	6.07	5.54	6.54	2.82	0.48	0.51	4.0
الاتصالات	3.41	3.95	3.84	3.35	2.71	2.71	2.67	3.2
الثقافة والترفية	8.61	8.09	9.98	9.98	6.05	6	6.05	7.8
التعليم	-0.92	-0.45	-0.45	-3.55	-0.45	-0.45	-0.35	-0.9
المطاعم والفنادق	4.49	0.13	-0.28	1.84	-1.47	-3.88	2.28	0.4
خدمات وسلع متنوعة	6.26	5	4.05	3.86	2.63	2.72	2.78	3.9

و١٠.٢% خلال شهري يناير وفبراير من العام ٢٠٠٤ مقارنة بـ ١٣.٦% في عام ٢٠٠٣، ثم عاود الارتفاع خلال الشهرين التاليين مارس وابريل إلى حوالي ١٤.٩% و ١٥.٨% على التوالي ثم تراجع على أثرها في شهر مايو من العام نفسه إلى ١٤.٦% لينخفض في الشهرين التاليين يونيو ويوليو إلى ١٢% و١٢.٨% على التوالي . ومن خلال تتبع الاتجاه العام لمعدلات التضخم السائدة في الاقتصاد والمتميزة بالتذبذب الشديد بين الحين والآخر والتقلب المستمر يمكن الخروج بمجموعة من الملاحظات أهمها:

١. يمثل القات والتبغ مكوناً هاماً للنمط الاستهلاكي اليمني حيث يستحوذ على نسبة لا بأس بها من إنفاق الأسرة اليمنية. وتبرز أهمية هذا المكون في تأثيره على المعدل العام للتضخم بين الصعود والهبوط ، حيث يلاحظ أن هناك علاقة طرديه قوية بين كل من معدل التضخم للقات والتبغ والمعدل العام للتضخم ، بمعنى أن معدل التضخم العام يتزايد عند تزايد معدل التضخم للقات ويتراجع بتراجعه.

٢. أن التضخم الحاصل في جانب السلع الغذائية يمثل الشق الأكبر في معدل التضخم العام الموجود في الاقتصاد ومن ثم فإن التضخم في اليمن سيظل مرهوناً خلال السنوات القادمة بعوامل متعددة ومتنوعة أهمها العوامل والظروف الطبيعية المتمثلة في كمية الأمطار الساقطة على اليمن المؤثرة على الإنتاج الزراعي كون القطاع الزراعي ما يزال يستوعب حوالي ٧٥% من السكان يعتمدون على ما ينتجة القطاع الزراعي وتتأثر معيشتهم بمستوى إنتاجه، ومن ناحية أخرى مستوى أسعار المواد الغذائية والزراعية المستوردة كون اليمن تستورد الكثير من احتياجاتها الغذائية من العالم الخارجي وبالأخص في جانب الحبوب واللحوم.

٣. يمكن القول أن العوامل التي تقف وراء تذبذب وتقلب معدلات التضخم وتساهم في ارتفاعه هي محلية بالدرجة الأولى ويمكن الحد منها من خلال إيجاد نظام فعال للرقابة على الأسواق والحد من عمليات الاحتكار التي تسود أسواق المواد الغذائية والقات خلال أوقات الندرة في المعروض منها في فترات الجفاف، من خلال الاستعداد لها باكراً .

جدول رقم (١٠) معدل التضخم للفترة يناير – يوليو ٢٠٠٤

	يناير	فبراير	مارس	ابريل	مايو	يونيو	يوليو	يناير-يوليو
لا يشمل القات	١١	١٠.٢	١١.٩	١١.٩	١٢.٦	١٢.٣	١٢.٢	١١.٧
لا يشمل القات والغذاء	٤.٤	٣.٣	٣	٣	٢.٢	١.٧	٢.٤	٢.٩
التضخم الشهري	١٢.٥	١٠.٢	١٤.٩	١٥.٨	١٤.٦	١٢	١٢.٨	١٣.٣
تضخم الغذاء	١٦.٤	١٥.٩	١٩.٣	١٩.٣	٢١	٢١	٢٠.٢	١٩.٠

ويمكن توضيح ذلك بصورة أكبر من خلال النظر إلى الجدول (١٠) والذي يشير إلى أن متوسط معدل التضخم الشهري عند استبعاد الغذاء والقات خلال الفترة يناير- يوليو ٢٠٠٤ لم يتجاوز ٢.٩% مقارنة بالمتوسط العام والبالغ ١٣.٣% ، أما عند استبعاد القات فقط فقد تراجع المعدل إلى حوالي

١١.٧% ، كما يلاحظ من الجدول أن متوسط المعدل العام لتضخم الغذاء قد وصل خلال الفترة إلى حوالي ١٩% وهو معدل عالي يعكس وبوضوح النمط المعيشي لغالبية السكان والتي يمثل انفاقها على الغذاء الجزء الأكبر من إنفاقها العام

ومما سبق يمكن القول أن:

- تلعب أسعار كل من المواد الغذائية والقات دوراً مهماً في ارتفاع أو انخفاض معدلات التضخم،وبذلك فإنه يمكن القول أن الأحوال والظروف الطبيعية المناخية تلعب دوراً هاماً في التأثير على معدلات التضخم في اليمن حيث يزيد معدل التضخم في الأوقات التي لا تشهد اليمن فيها سقوط أمطار ويتراجع في موسم الأمطار.
- يكشف التضخم عن الحالة الاقتصادية لقطاع كبير وواسع من السكان ومستوى معيشتهم، حيث أدى الانفاق على الغذاء إلى زيادة التضخم طوال العام، وهذا يعني أن معظم انفاق الأسر يوجه نحو الغذاء نظراً لوقوع نسبة كبيرة من السكان تحت خط الفقر،

٥. ميزان المدفوعات

تشير البيانات الصادرة عن البنك المركزي إلى إن ميزان المدفوعات حقق فائضاً خلال النصف الأول من عام ٢٠٠٤ وصل إلى حوالي ١٢٣ مليون دولار وبما نسبته ١.١% من الناتج المحلي الإجمالي للفترة مقارنه بحوالي ٢٩٩ مليون دولار خلال الفترة نفسها من عام ٢٠٠٣ بلغ حوالي وبما نسبته ٢.٧% من الناتج المحلي الإجمالي ، وبذلك فإن الفائض المتحقق في ميزان المدفوعات خلال النصف الأول من عام ٢٠٠٤ قد شهد تراجعا بمقدار ٥٩% عن الفترة نفسها من عام ٢٠٠٣ ، مع العلم أن الفائض المتحقق خلال عام ٢٠٠٣ كان أقل من الفوائض المتحققة خلال السنوات الماضية وأصبح الفائض يتراجع سنه بعد أخرى، حيث تراجع الفائض المحقق في ميزان المدفوعات من حوالي ١.٤ مليار دولار في عام ٢٠٠٠ إلى ٦٥٣ مليون في عام ٢٠٠١، ثم تراجع في عام ٢٠٠٢ إلى ٥٩٧ مليون دولار وبما نسبته ٥.٨% من الناتج المحلي ثم إلى ٣٣٥ مليون دولار في عام ٢٠٠٣.

ويمكن تحليل أداء الموازين المكونة لميزان المدفوعات خلال النصف الأول من عام ٢٠٠٤ مقارنة بالنصف الأول من العام السابق ٢٠٠٣ وذلك على النحو التالي:

١. سجل الميزان التجاري تحسناً واضحاً في حجم الفوائض المالية التي حققها خلال النصف الأول من عام ٢٠٠٤ مقارنة بالنصف الأول من عام ٢٠٠٣ محققاً بذلك معدل نمو كبير وصل إلى ٧٥% حيث زاد

جدول (٥) القطاع الخارجي ونسبة مساهمته في الناتج المحلي

	تقديرات النصف الأول لعام ٢٠٠٣		تقديرات النصف الأول لعام ٢٠٠٤		معدل التغير بين القديم والحديث
	مليون دولار	نسبة من الناتج	**مليون دولار**	من نسبة الناتج	
الجاري الحساب	**112**	١	**123**	**1.1**	**9.8**
الميزان التجاري	164	**1.5**	287	**2.6**	**75.0**
ميزان الخدمات	-327	**-2.9**	-351	**-3.1**	**7.3**
ميزان الدخل	-437	**-3.9**	-537	**-4.8**	**22.9**
ميزان التحويلات	711	**6.3**	724	**6.4**	**1.8**
الحساب المالي	**118**	**1**	**-45**	**-0.4**	**-138.1**
المباشرة الاستثمارات	-43	**-0.4**	-55	**-0.5**	**27.9**
استثمارات أخرى	161	**1.4**	10	**0.1**	**-93.8**
الخطاء والسهو	70	**0.6**	45	**0.4**	**-35.7**
الميزان الكلي	**299**	**2.7**	**123**	**1.1**	**-58.9**

الفائض المتحقق من ١٦٤ مليون دولار وبما نسبته ١.٥% من الناتج المحلي في عام ٢٠٠٣ إلى٢٨٧ مليون دولار خلال النصف الأول من عام ٢٠٠٤ وبما يوازي ٢.٦% من الناتج المحلي ويعود السبب في ذلك إلى تزايد عوائد الصادرات بنسبة كبيرة نتيجة للارتفاع الكبير الذي شهدته أسعار النفط على المستوى العالمي والذي تجاوز ٣٠ دولار للبرميل الواحد ، الأمر الذي أسهم في أسهم في تزايد عوائد الصادرات الحكومية من النفط لتصل إلى ١١٨١ مليون دولار خلال الفترة يناير – يوليو ٢٠٠٤ مقارنة بحوالي ١٠١٥ مليون دولار خلال الفترة نفسها من العام السابق ٢٠٠٣.

٢. شهد الفائض المحقق في الحساب الجاري تحسنا أيضا خلال الفترة مقارنه بالفترة نفسها من عام ٢٠٠٣ حيث تزايد من ١١٢ مليون دولار إلى ١٢٣ مليون دولار نتيجة لتحسن أداء كل من الميزان التجاري وميزان التحويلات ، لترتفع بذلك مساهمته في الناتج من ١% خلال النصف الأول من عام ٢٠٠٣ إلى ١.١% خلال نفس الفترة من عام ٢٠٠٤ الجدير بالذكر أن الحساب الجاري كان قد حقق فائضاً خلال عام٢٠٠٢ وصل إلى ٤٤٣ مليون دولار وبما نسبته ٤% من الناتج المحلي إلا أنه تراجع إلى ١٤٩ مليون عام ٢٠٠٣ وبما يوازي ١.٣% من إجمالي الناتج المحلي.

٣. اتسم أداء ميزان الخدمات خلال النصف الأول من العام ٢٠٠٤ بالتراجع وزيادة العجز الذي حققه مقارنه بالنصف الأول من عام ٢٠٠٣ حيث وصل العجز المتحقق في ميزان الخدمات إلى ٣٥١ مليون دولار وبما يوازي ٣.١% من الناتج المحلي مقارنة بحوالي ٣٢٧ مليون دولار وبنسبة ٢.٩% من الناتج المحلي وبذلك يكون العجز المتحقق في ميزان الخدمات قد نما بحوالي ٧.٣% خلال النصف الأول من عام ٢٠٠٤ مقارنة بالفترة نفسها من عام ٢٠٠٣ على الرغم من أن الزيادات الكبيرة التي شهدتها رسوم النقل والتأمين للبضائع الواصلة إلى الموانى اليمنية قد تراجعت في العام ٢٠٠٤ نتيجة للجهود التي بذلتها الحكومة مع شركات التأمين والنقل العالمية

٤. زادت التدفقات المالية للعمالة اليمنية في الخارج خلال النصف الأول من عام ٢٠٠٤ عن التحويلات في النصف الأول من عام ٢٠٠٣ بنسبة ١.٨% بحيث وصل فائض ميزان التحويلات إلى ٧٢٤مليون دولار وبما يوازي ٦.٤% من الناتج المحلي مقارنة بحوالي ٧١١مليون دولار خلال النصف الأول من عام ٢٠٠٣ والبالغة ٦.٣%من الناتج المحلي وهذا يعكس التزايد المستمر لأعداد العمالة اليمنية المغتربة في الخارج وبالذات في المملكة العربية السعودية .

٥. شهد الحساب المالي تغيراً كبيراً خلال النصف الأول من عام ٢٠٠٤ مقارنة بنفس الفترة من عام ٢٠٠٣ ، حيث سجل معدل تغير سالب بمقدار (١٣٨%) ،إذ تراجع الفائض المتحقق خلال النصف الأول من عام ٢٠٠٣ والبالغ ١١٨ مليون دولار إلى عجز بمقدار ٤٥.٢ مليون دولار في النصف الأول من عام ٢٠٠٤ ويعود العجز المتحقق في الحساب المالي إلى تزايد تدفق صافي الاستثمارات المباشرة نحو الخارج والتي ارتفعت من ٤٣ مليون دولار إلى

١.٥٥ مليون دولار في النصف الأول من عام ٢٠٠٤ ومن ناحية ثانية تراجع الفائض المتحقق في صافي التدفقات الاستثمارية غير المباشرة حيث تراجع الفائض من ١٦١ مليون دولار إلى ٩.٩ مليون دولار فقط مسجلة بذلك معدل نمو سالب وصل إلى ٩٤% .

ومن خلال ما سبق يتضح أن الموقف العام لميزان المدفوعات يشهد تراجعاً سنة بعد أخرى على الرغم من كونه ما يزال يحقق فوائض في كل السنوات منذ عام ٢٠٠٠ حتى الآن. ويمكن إرجاع السبب في ذلك إلى أن هناك مجموعة من العوامل والمتغيرات تعمل على تراجع الفائض المحقق في ميزان المدفوعات والموازين المرتبطة به أهمها:

تزايد الاستيراد لتغطية الطلب المحلي من معظم السلع والخدمات في ظل الضعف المستمر للقاعدة الإنتاجية للاقتصاد اليمني،

الاعتماد على تصدير المواد الأولية التي تنخفض فيها القيمة المضافة باستثناء النفط،نتيجة لضعف الإمكانيات التصديرية المتاحة للاقتصاد اليمني في الوقت الراهن

١. ضآلة عدد السلع اليمنية المتاحة للتصدير،
٢. الارتفاع العالمي في أسعار السلع الاستهلاكية،
٣. زيادة رسوم النقل وأعباء التأمين على السلع المستوردة،
٤. الزيادة المستمرة في أعداد المواطنين الذاهبين للعلاج في الخارج،
٥. زيادة تدفق عوائد الشركات النفطية العاملة في اليمن نحو الخارج.
٦. تزايد الاستثمارات اليمنية في الخارج وعلى رأسها الأصول الخارجية للجهاز المصرفي وبالذات الاحتياطيات الخارجية للبنك المركزي التي جاوزت الـ ٥ مليار دولار.

٦. التطورات النقدية والمصرفية

يلعب القطاع المالي والمصرفي أهمية كبيرة في مستوى أداء القطاعات الاقتصادية لكونه يقوم بحشد الموارد المالية اللازمة لعملية النمو الاقتصادي، ولهذا سيتم استعراض أهم التطورات التى شهدها القطاع المالي خلال الربع الأول من عام ٢٠٠٤ ودورة في تعبئة الموارد ومدى كفاءة الجهاز المصرفي في تحقيق أحد أهم وظائفة الرئيسية والمتمثلة في تعبئة المدخرات وتعميق الوعي المصرفي في أوساط المواطنين وعلى النحو التالي.

٦-١ . تطور كفاءة الجهاز المصرفي

سجل العرض النقدي نمواً خلال الفترة يوليو ٢٠٠٣ - يوليو ٢٠٠٤ بمقدار ١٧.٢%، حيث زاد حجم العرض النقدي من ٧١٩ مليار ريال في يوليو ٢٠٠٣، إلى ٨٤٣ مليار ريال في نهاية يوليو ٢٠٠٤. بحيث زاد النقد من ٣١٤ مليار ريال إلى ٣٤٩ مليار خلال الفترة وبمعدل نمو ١١.١%، إلا أن نسبته إلى إجمالي العرض النقدي قد تراجعت من ٤٤% في يوليو ٢٠٠٣ إلى ٤١% في يوليو ٢٠٠٤ لصالح شبة النقد والذي ارتفعت نسبته من٥٦.٣% من العرض النقدي إلى ٥٨.٦% خلال الفترة نفسها وهذا يشير إلى تحسن الثقة بالتعامل مع الجهاز المصرفي والتي يمكن ملاحظتها في مستوى نمو نسبة شبة النقود التي وصلت إلى ٢٢%.

جدول (١٠) تطور ومساهمة مكونات العرض النقدي للنصف الأول من عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤

	يوليو ٠٣		يوليو-٠٤		
مليار ريال	القيمة	%	القيمة	%	نمو الفترتين
العرض النقدي	719	100	843	100	17.2
الضيق	314	43.7	349	41.4	11.1
النقد في التداول	249	34.6	269	31.9	8.0
ودائع تحت الطلب	65	9.04	80	9.5	23.1
شبة النقود	405	56.3	494	58.6	22.0
الأجل	89	12.4	137	16.3	53.9
الأدخار	53	7.37	65	7.7	22.6
العملات الاجنبية	252	35	276	32.7	9.5

من ناحية ثانية يلاحظ أيضاً أن الودائع تحت الطلب قد سجلت معدلات نمو كبيرة وصلت إلى ٢٣.١% خلال الفترة حيث ارتفعت من ٦٥ مليار ريال إلى ٨٠ مليار ريال خلال الفترة ، وكذلك تراجع نسبة النقد في التداول إلى إجمالي العرض النقدي من ٣٤.٦% إلى ٣١.٩% الأمر الذي يشير إجمالاً إلى تحسن في الأداء العام للقطاع المصرفي، إذ أنه كلما قلت العملة المتداولة خارج الجهاز المصرفي إلى إجمالي العرض النقدي والودائع كلما أمكن القول أن البنوك تمثل القناة السليمة التي تتم من خلالها معظم المعاملات والمبادلات المالية بين الفئات والقطاعات الاقتصادية المختلفة، كما تدل على قدرة البنوك على تسخير الموارد المالية لأغراض تخدم المستثمرين ورجال الأعمال، كما يمكن القول أيضاً أن الوعي المصرفي لدى الجمهور يشهد تحسناً بين فترة وأخرى رغم أنه ما يزال متدنياً مقارنة بدول كثيرة .

أما بالنسبة للتطورات التي شهدها شبة النقود فيلاحظ أن مستويات الودائع المؤجلة بالعملة المحلية قد شهدت تحسناً ملحوظاً خلال الأشهر يناير- يوليو من عام ٢٠٠٤ حيث زادت قيمتها من ٨٩ مليار ريال في نهاية يوليو٢٠٠٣ وبما نسبته ١٢.٤% من إجمالي العرض النقدي إلى حوالي ١٣٧ مليار ريال في يوليو ٢٠٠٤ لتشكل ١٦.٣% من العرض النقدي وبذلك فقد حققت أكبر معدل نمو في مكونات العرض النقدي بلغ ٥٤% خلال الفترة، وكذلك بالنسبة لودائع المدخرات بالعملة المحلية حيث زادت من ٥٣ مليار ريال في نهاية يوليو ٢٠٠٣ إلى ٦٥ مليار في نهاية يوليو ٢٠٠٤ لترتفع نسبتها إلى إجمالي العرض النقدي من ٧.٤% إلى ٧.٧%

وبمعدل نمو ٢٣% خلال الفترة ويرجع نمو أنشطة القطاع المصرفي إلى(١) إستمرار معدلات الفائدة عند مستويات مرتفعة نسبيا (١٣%) منذ عام ٢٠٠٠،(٢) تنامي أنشطة البنوك التجارية وعلى رأسها البنوك الإسلامية خلال السنوات الماضية وتزايد قدرتها على اجتذاب الودائع الاستثمارية.

أما فيما يتعلق بالودائع بالعملات الأجنبية فعلى الرغم من أنها نمت بمقدار ٩.٥% خلال الفترة من يوليو ٢٠٠٣ إلى يوليو ٢٠٠٤ لتصل إلى حوالي ٢٧٦ مليار ريال مقارنه بحوالي ٢٥٢ مليار نهاية يوليو ٢٠٠٣ ،إلا أن نسبتها إلى إجمالي العرض النقدي انخفضت من ٣٥% إلى ٣٢.٧% خلال الفترة، ويمكن إرجاع الزيادة الطفيفة في قيمة الودائع بالعملات الأجنبية خلال الفترة إلى ارتفاع معدل التضخم السائد خلال الشهور الأولى من عام ٢٠٠٤.

والخلاصة أن النشاط المصرفي في الاقتصاد اليمني يشهد تطورات إيجابية سنة بعد أخرى تمثلت في تحسن مؤشراته المختلفة أبرزها التراجع السنوي لمعدلات العملة المتداولة خارج الجهاز المصرفي إلى إجمالي العرض النقدي وتزايد الوعي المصرفي لدى الجمهور وتحسن وتطور وتنوع الخدمات المصرفية المقدمة من قبل البنوك اليمنية، ومع ذلك فإنه من المهم تحسين وتطوير هذا القطاع الاقتصادي الحيوي والهام كونه ما زال في بداية الطريق سواءً من حيث تنوع وتعدد الخدمات المصرفية أو من حيث جودة هذه الخدمات حيث ما تزال نسبة كبيرة من المبادلات المالية في الاقتصاد تتم خارج الجهاز المصرفي لأسباب متعددة منها: (تدني مستويات الدخول الفردية، عدم رغبة فئة واسعة من السكان في التعامل مع البنوك لوجود شبهة الربا، ضعف الوعي المصرفي لدى شريحة واسعة من السكان، اقتصار نشاط البنوك على المدن الرئيسية فقط).

٦-٢-٢. تطور حجم التسهيلات المالية

شهدت الفترة يناير- يوليو من عام ٢٠٠٤ تحقيق معدلات نمو جيدة بالنسبة للقروض والسلفيات الممنوحة من قبل البنوك التجارية وبالذات الممنوحة للقطاع الخاص، حيث ارتفع الإجمالي العام للقروض المقدمة من قبل البنوك التجارية في نهاية يوليو ٢٠٠٤ إلى ٣٠٣ مليار ريال مقابل ٢٥١ مليار نهاية عام ٢٠٠٣، وبذلك تكون البنوك التجارية قد حققت زيادة في حجم القروض والسلفيات الممنوحة خلال الفترة بمقدار ٢٠.٧% وكان للقطاع الخاص النصيب الأوفر حيث بلغت قيمة قروضه في نهاية يوليو ١٥٩ مليار أي حوالي ٥٣% من إجمالي القروض مقارنة بـ ١٣٩ مليار

جدول (١٢) تطورات القروض للبنوك التجارية

البيان	2003	يوليو- ٠٤	معدل النمو %
إجمالي القروض (مليار ريال)	٢٥١	٣٠٣	20.7
القروض للقطاع الخاص (مليار)	١٣٩	١٥٩	١٤.٤
شهادات الإيداع (مليار ريال)	٣٩	٣٦	٧.٧-
نسبة القروض إلى الودائع %	53	٥٧.٤	8.3

خلال عام ٢٠٠٣ أي حوالي ٥٦% من إجمالي القروض الممنوحة خلال العام، وبلغ معدل النمو في حجم القروض المقدمة للقطاع الخاص ١٤.٤%.

ولكن وبالرغم من الزيادة في حجم السلفيات المقدمة للقطاع الخاص من قبل البنوك التجارية إلا أنها لا تعكس القدرة الاقراضية الحقيقية لقطاع المصارف حيث أن نسبة القروض إلى الودائع لم تتجاوز ٥٣ - ٥٦% خلال الفترة منها قروض للبنك المركزي (شهادات الإيداع) وقروض مقدمة للحكومة وللمؤسسات العامة، وبذلك لم تتجاوز نسبة القروض المقدمة للقطاع الخاص ٣٠% من إجمالي الودائع التي يملكها القطاع المصرفي التجاري نهاية يوليو٢٠٠٤، وهذا مؤشر خطير في حد ذاته حيث يدل دلاله واضحة على تدني قدرة البنوك التجارية في استغلال الفوائض المالية التي تجمعها وبالتالي فإن دورها في الوساطة المالية بين أصحاب الفوائض المالية (المودعين) والمحتاجين لهذه الفوائض (المستثمرين) دور ضعيف، ويعود السبب في ذلك إلى مجموعة من العوامل والمتغيرات أهمها : (١) محدودية القدرة لدى البنوك على تحصيل ديونها، (٢) تدني كفاءة الجهاز القضائي وتطويل عملية الفصل في القضايا المصرفية، (٣) منافسة البنك المركزي للمستثمرين من خلال منحه فوائد على إيداعات البنوك التجارية لدية، (٤) تزايد استثمار البنوك التجارية في شهادات الإيداع وأذون الخزانة).

٦-٢-٣. طبيعة القروض والسلفيات بحسب النشاط

عند النظر إلى توزيع القروض والسلفيات للبنوك التجارية على القطاعات الاقتصادية المختلفة يلاحظ تدني نسبة القروض المخصصة للقطاعات الإنتاجية المختلفة وبالذات الزراعة والإسكان والصادرات حيث يلاحظ أن النسبة العظمى من تلك القروض توجه لقطاع التجارة (إستيراد وتصدير وتجارة سلع مصنعة) والتي بلغت في عام ٢٠٠٣ حوالي ٤٨% من إجمالي قروض البنوك التجارية زادت إلى حوالي ٥٠.٦% في يوليو من عام ٢٠٠٤، تليها القروض الموجهة للأغراض الأخرى ٢٤.٤% في العام ٢٠٠٣ و٢٤% في يوليو ٢٠٠٤، ثم القروض لقطاع الصناعة والتي تراجعت نسبتها إلى ١٦.٧% في يوليو ٢٠٠٤ مقابل ١٩.٣% في نهاية ٢٠٠٣، بينما ظلت نسبة القروض لقطاع البناء والتشييد ثابته عند ٨%، وفي الأخير جاء قطاع الزراعة والأسماك بنسبة ٠.٧% بنهاية عام ٢٠٠٣ زادت بشكل طفيف جداً إلى ١% في يوليو ٢٠٠٤، ويعود السبب في ذلك إلى أن القروض والتسهيلات التجارية قروض قصيرة الأجل وعوائدها مرتفعة على عكس القروض في مجالات الإسكان

جدول (١٣) القروض والسلفيات للبنوك التجارية بحسب النشاط الاقتصادي (مليار ريال)

القطاع	2003		يوليو-٠٤	
	القيمة	%	القيمة	%
الزراعة والأسماك	0.7	0.6	1.2	1.0
الصناعة	21.4	19.3	21	16.7
البناء والتشييد	8.9	8	10	7.9
تمويل الصادرات	1.4	1.2	1.2	1.0
تمويل الواردات	20.5	18.5	29	23.0
تمويل التجارة في السلع المصنعة	31.1	28	33.5	26.6
أخرى	27.1	24.4	30	23.8

والزراعة والأسماك والتي تعد قروض طويلة الأجل نسبيا، الأمر الذي يؤكد أن الدور التنموي لدى القطاع المصرفي التجاري ما يزال غائب وبالتالي استمرار مشكلة التمويل داخل الاقتصاد الوطني وبالذات في ظل عدم وجود مصارف متخصصة بالنسبة للقطاعات الاقتصادية الحيوية كالقطاع الصناعي ومحدودية دور ونشاط وقدرة بنكي التسليف الزراعي والإسكان.

٦-٢-٤. طبيعة القروض والسلفيات بحسب المدة الزمنية

من الملاحظ في الجدول رقم (١٤) بأن القروض والسلفيات المقدمة من قبل البنوك التجارية واستثمارات البنوك الإسلامية قد حققت معدل نمو جيد خلال الفترة يناير – يوليو ٢٠٠٤ وصل إلى ١٣% وقد أتت الزيادة من استثمارات البنوك الإسلامية والتي مثلت الجزء الهام من التسهيلات المقدمة من قبل القطاع المصرفي التجاري حيث بلغت استثماراتها حوالي ٤٩.٧% نهاية يوليو ٢٠٠٤ محققة بذلك أكبر معدل نمو في جانب التسهيلات المقدمة من القطاع المصرفي التجاري وصل إلى ١٤.٧% خلال الأشهر السبعة الماضية،فيما جاءت القروض والتسهيلات قصيرة الأجل (تجارية) في المرتبة الثانية من حيث معدل النمو وصل إلى ١١.٣% لتشكل ٤٥.٤% من إجمالي التسهيلات المقدمة حتى يوليو ٢٠٠٤، وأخيراً جاءت القروض والتسهيلات متوسطة وطويلة المدى في المرتبة الأخيرة حيث بلغت نسبتها حوالي ٥% فقط وحققت معدل نمو بلغ ٩% .

جدول (١٤) الطبيعة الزمنية للقروض والسلفيات ونسبة النمو بين ٢٠٠٣ ويوليو ٢٠٠٤ (مليار ريال)

	2003		يوليو-٠٤		
	القيمة	%	القيمة	%	نسبة النمو
قصير الأجل	51.2	46	57	45.4	11.3
متوسطة وطويلة الأجل	5.6	5	6.1	4.9	8.9
استثمارات البنوك الإسلامية	54.4	49	62.4	49.7	14.7
الإجمالي	111.1		125.5	100	13.0

٧. حصة الحكومة من إنتاج النفط

حققت قيمة الصادرات النفطية معدل نمو جيد خلال الفترة من يناير – يوليو ٢٠٠٤ مقارنة بالفترة نفسها من العام ٢٠٠٣ وصل إلى حوالي ١٦.٣% حيث بلغت قيمة الصادرات النفطية ١١٨٠.٥ مليون دولار مقارنة بحوالي ١٠١٥.٣ مليون دولار للفترة نفسها من عام ٢٠٠٣ على الرغم من تراجع كمية الصادرات خلال الفترة من عام ٢٠٠٤ بحوالي ٤.١%ويعود السبب في نمو العوائد النفطية إلى ارتفاع متوسط سعر برميل النفط في

جدول (١٥) حصة الحكومة من إنتاج النفط وقيمة الصادرات بالمليون دولار أمريكي

	مليون برميل		قيمة الصادرات النفطية	متوسط قيمة البرميل
مليون برميل	الصادرات	الاستهلاك المحلي		
يوليو -٠٣	36.7	16.1	1015.3	27.97
2003	64.6	26.9	1801	27.9
يوليو -٠٤	35.2	15.3	1180.5	32.6
معدل التغير يوليو ٢٠٠٣-يوليو ٢٠٠٤	-4.1	-5.0	16.3	16.6

المصدر: البنك المركزي

النصف الأول من العام الحالي ٢٠٠٤، بحوالي ١٦.٦% مقارنة بمستوى الأسعار في النصف الأول من عام ٢٠٠٣ .
من ناحية ثانية يلاحظ تراجع الاستهلاك المحلي من المشتقات النفطية بحوالي ٥% لتصل إلى ١٥.٣ مليون برميل للفترة يناير – يوليو ٢٠٠٤ مقارنة ب١٦.١ مليون برميل في الفترة نفسها من عام ٢٠٠٣ويمكن تفسير هذا التراجع إلى تأثير سقوط الأمطار الغزيرة التي شهدتها البلاد خلال شهري يونيو ويوليو من العام الحالي ٢٠٠٤ والذي أسهم وبلا شك في تراجع استخدام الديزل في منشآت الري .

قاعات الأفراح استثمار مغري وتجارة رابحة.

برز إلى السطح خلال السنوات القليلة الماضية استثمار جديد ومربح من الناحية الاقتصادية تمثل في اقامة القاعات الخاصة بالحفلات والمناسبات والتي أصبحت تنتشر بصورة سريعة وملفتة للنظر في معظم أحياء ومناطق العاصمة صنعاء والمدن الرئيسية الأخرى وبالأخص قبل بداية فصل الصيف وقدوم العطلة الصيفية والتي تشهد إقامة حفلات الزواج بصورة كبيرة نظرا لموعدها المناسب والذي يأتي عقب تعطل الشباب من المدارس والجامعات.
ويمكن القول أن تزايد الاستثمار في هذا المجال يعود إلى مجموعة من الأسباب أبرزها :

- أن معظم الطلب على هذة القاعات يأتي من قبل ساكني العمارات والشقق السكنية الذين لا يستطيعون استقبال عدد كبير من المدعوين فيها لحضور حفلات الزواج أو المأتم أو غيرها من المناسبات
- دخول عادات وتقاليد جديدة أصبحت تتحكم في النمط المعيشي للمواطن في المدن وبالتالي فان استئجار القاعات وبالذات الغالية منها أصبحت مجالاً للتفاخر وميدان لكشف المستوى المعيشي للأسر.

الجدير بالذكر أن هذة القاعات تشهد رواجا كبيراً وتزايداً مستمراً في الطلب عليها ، بل أن الأمر يتطلب الحجز المسبق ومن مدة طويلة الأمر الذي اصبحت مواعيد الأفراح وإقامة حفلات الزواج تتحدد بناءً على توفر القاعة والتأكد من حجزها .
ومع تزايد الطلب على هذا النوع من الخدمة شهد الاستثمار في هذه القاعات رواجا كبيرا وتطوراً نوعياً في تصميم هذه القاعات وجعلها جاذبة لعدد أكبر من الزبائن حيث تشير بعض التقديرات شبة الرسمية إلى أن عدد القاعات والصالات في أمانة العاصمة الخاصة بإقامة الأفراح والمناسبات قد وصلت إلى حوالي ٥٨ قاعة تتراوح أسعارها بين ٢٠٠- ١٠٠٠دولار لليوم الواحد وهي مبالغ مغرية تفوق الأرباح التي من الممكن تحصيلها حتى من قطاع التجارة نفسه أو العقارات بكافة أنواعها الأمر الذي أسهم في تشجيع الاستثمار في هذا المجال وبالأخص من قبل ملاك العقارات الكبيرة والراضي وكبار التجار بل ومن فئات أخرى لها دخول مرتفعة مثل الأطباء أو المهندسين وغيرهم .

وعلى الرغم من المميزات والفوائد التي تحققها هذه القاعات والمتمثلة في توفير خدمة راقية في المجتمع لفئات كبيرة إلا أنها أصبحت تمثل تحدياً خطيراً يواجة المجتمع وبالأخص في ظل محدودية الدخل لقطاع عريض من السكان ، حيث أسهمت هذه القاعات في تزايد أعباء وتكاليف الزواج والتي تعد في الأساس مرتفعة وبالذات في المدن الأمر الذي يمكن القول معه أنها أصبحت تمثل مشكلة اجتماعية ستكون لها آثاراً سلبية على المجتمع في المدى المنظور.

قطاع الكهرباء

تمثل الكهرباء أحد أهم مكونات البنية التحتية للاقتصاد القومي والتي تزايدت أهميتها الاقتصادية والاجتماعية والحياتية، باعتبارها أحد المصادر الرئيسية الحديثة للطاقة المحركة لقوى الإنتاج والمحفزة للنمو والاستثمار والتي غدت بالفعل سمة العصر، وأساس للتمدن والتطور في كافة جوانب الحياة والنشاط الاقتصادي بصورة عامة والنشاط الصناعي بصورة خاصة بحيث لم يعد بالإمكان إحداث تنمية اقتصادية وصناعية بدون الحاجة إلى الكهرباء واستخداماتها المتعددة في مواقع الإنتاج وحقول استخراج النفط والغاز وأحواض المياه الجوفية وفي الإنارة والطهي وفي وسائل الاستخدامات الصناعية والمنزلية.

نتناول في هذا العدد من النشرة الفصلية تحليل واقع وتطورات قطاع الكهرباء خلال السنوات الماضية وذلك على النحو التالي :

تطور القدرة التوليدية للمؤسسة العامة للكهرباء.

على الرغم من الأهمية الكبيرة التي يمثلها قطاع الكهرباء والتزايد الكبير الذي يشهده الطلب على هذه الخدمة الحيوية والهامة سواءً من قبل الأهالي أو المستثمرين الأمر الذي أسهم في وجود أزمة كبيرة في الوفاء بالاحتياجات المتزايدة من الاستهلاك من الكهرباء والتي ما تزال ممتدة منذ بداية التسعينيات من القرن الماضي وحتى يومنا هذا والتي يعبر عنها بوضوح الاطفاءات المتكررة من قبل المؤسسة العامة ، ومع كل الاحتياجات المتزايدة للطلب على الكهرباء والزيادات والتوسعات التي تقوم بها المؤسسة العامة للكهرباء في إدخال الخدمة للمناطق الريفية والمدن الثانوية والتوسع في العمال في المدن الكبرى إلا أن القدرة التوليدية للمؤسسة العامة للكهرباء ظلت ثابتة خلال السنوات الماضية حيث ظلت القدرات التوليدية عند (٨٨٢٤٦٥) ميجاوات خلال الفترة ٩٩-٢٠٠١ ولم تبدأ في التوسع والنمو وبصورة محدودة جداً مقارنه بالطلب المتزايد على هذه الخدمة إلا في العامين ٢٠٠٢ ، ٢٠٠٣ حيث زادت القدرة التوليدية للمؤسسة العامة للكهرباء بنسبة ٨.٩% خلال العام ٢٠٠٢ لتصل إلى ٩٦٠٩٤٥ ميجا وات ، فيما زادت في العام ٢٠٠٣ بحوالي ٣.٨% لتصل القدرة التوليدية إلى ٩٩٧١٢٨ بزيادة بمقدار 36183 ميجا وات عن العام السابق ٢٠٠٢ وتعود الزيادة المتحققة في القدرة التوليدية للمؤسسة العامة للكهرباء إلى مجموعة من الأسباب منها (١) تشغيل عدد من المحطات الجديدة المشغلة بالديزل في كل من حزيز بقدرة ٣٠ ميجاوات و خور مكسر والحالي وعصيفره بقدرة ١٠ ميجا وات لكل محطة (٢) تنفيذ المؤسسة لبرنامج صيانة واسع في المحطات البخارية الرئيسية في البلاد الأمر الذي اسهم في تحسن قدراتها التوليدية (٣) توزيع عدد من المولدات الكهربائية المحمولة على محطات التوليد

تطور القدرة التوليدية للمؤسسة العامة للكهرباء

	99	2000	2001	2002	2003
القدرة التوليدية (ميجا وات)	882465	882465	882465	960945	997128
معدل النمو (%)	0	0	0	8.89	3.76

خارج إطار المنظومة الموحدة ، الجدير بالذكر أن هناك مشروع كبير لتوليد الكهرباء خلال السنوات القادمة يتمثل في إنشاء محطة غازية في مأرب بقدرة ٣٠٠ ميجاوات إضافة إلى تعزيز المحطات القائمة والتي تعمل بالديزل أو المازوت بقدرات توليدية جديدة.

تطور الطلب على استخدام الكهرباء.

شهد الطلب على الكهرباء من قبل السكان تزايداً مستمراً خلال السنوات الماضية حيث زاد عدد السكان الذين يحصلون على خدمة الكهرباء من حوالي ٥.٣ مليون نسمة في عام ١٩٩٩ وبما نسبته ٣٠% من إجمالي السكان إلى حوالي ٨.٦ مليون في عام ٢٠٠٣ أي ما يوازي ٤٢% من إجمالي السكان وبذلك يكون معدل النمو في عدد السكان الذين يحصلون على خدمة الكهرباء قد وصل في المتوسط خلال الفترة ٩٩- ٢٠٠٣ حوالي ١٣%، الجدير بالذكر أن الغالبية الكبرى من السكان الذين يحصلون على الكهرباء هم من سكان الحضر سواءً في المدن الرئيسية أو الثانوية حيث ما تزال معظم الأرياف في اليمن محرومة من هذه الخدمة الحيوية والهامة نظراً لوجود تحديات وصعوبات تعوق وصول الكهرباء إلى الريف مثل تواضع القدرات المالية الحكومية اللازمة لتوفير هذه الخدمة من ناحية ومن ناحية أخرى التشتت الجغرافي للريف اليمني وصعوبة التضاريس.

تطور عدد السكان المزودين بالكهرباء					
السنة	99	2000	2001	2002	2003
العدد (ألف نسمة)	5309	5660	6443.3	7951	8565
السكان المزودين بالكهرباء %	30	31	34	40.5	42
معدل النمو %		6.6	13.8	23.4	7.7

من ناحية ثانية ومن خلال النظر إلى الجدول ( ) يلاحظ أن قطاع الأهالي يمثل الغالبية العظمي لمستهلكي الكهرباء في اليمن سواءً من حيث عدد المشتركين أو من حيث كمية الاستهلاك ، حيث يصل عدد المشتركين من قطاع الأهالي إلى حوالي ٩٨١ ألف مشترك في عام ٢٠٠٣ وبما يصل إلى ٩٨.٥% من إجمالي عدد المشتركين إلا أن نسبة استهلاكم لا تتجاوز ٧١.٣% من إجمالي الطاقة المستهلكة ، فيما يصل حجم استهلاك كل من قطاعي الحكومة وكبار المستهلكين إلى حوالي ٢٨.٧% من إجمالي الاستهلاك من الكهرباء على الرغم من أن هذين القطاعين لا يمثلان إلا ١.٥% من عدد المشتركين ، حيث يصل عدد المشتركين من القطاع الحكومي إلى ١٢ ألف مشترك وبنسبة ١.٢% يقدر استهلاكهم بحوالي ١٨.٧% ، فيما مثل كبار المستهلكين المركز الأخير حيث لا يتجاوزون ٣ ألف مشترك وبنسبة ٠.٣% إلا أن حجم استهلاكهم يصل إلى ١٠% من إجمالي الاستهلاك

القطاعات الرئيسية المستهلكة للكهرباء في عام ٢٠٠٣				
القطاع	الاستهلاك ج.و.س	النسبة %	عدد المشتركين ١٠٠٠	النسبة%
الأهالي	1950.6	71.28	981.13	98.48
كبار المستهلكين	274.8	10	2.98	0.3
الحكومة	511	18.7	12.14	1.22
الإجمالي	2736.36	100	996.25	100

تطور كمية الطاقة المرسلة والمباعة والفاقد (ج. و. س).

شهد قطاع الكهرباء نمواً ملحوظاً في قدرته التوليدية وطاقته المباعة والمرسلة وتراجعاً لا بأس به في معد الفاقد ، حيث زادت الطاقة المرسلة من ٢٨٣٢ (ج . و . س)في عام ١٩٩٩ إلى ٣٠٢٧ في العام التالي له وبنسبة نمو بلغت ٦.٩% لتواصل بعدها الزيادة لتصل في عام ٢٠٠٣ إلى ٣٧١٤.٥ (ج . و . س) بزيادة مقدراها ٨٨٢.٥ (ج . و . س) خلال الفترة ٩٩- ٢٠٠٣ وبمعدل نمو سنوي متوسط يصل إلى ٧% ، فيما زادت الطاقة المباعة من ١٩٣٥ (ج . و . س) في عام ٩٩ م إلى ٢٧٣٦.٤ في عام ٢٠٠٣ وبزياد مقدراها ٨٠١.٤ (ج . و . س) محققة بذلك معدل نمو سنوي متوسط بمقدار ٩.١% ، كما زاد حجم الفاقد من الطاقة الكهربائية المنتجة من ٨٩٧ (ج.و.س) عام ١٩٩٩ إلى ٩٧٨ (ج.و.س) عام ٢٠٠٣ إلا أن نسبه الفاقد إلى إجمالي الطاقة المرسلة قد تراجعت من ٣٢% عام ٩٩م إلى ٢٦.٣% عام ٢٠٠٣ .

تطور كمية الطاقة المرسلة والمباعة والفاقد (ج. و. س)					
	99	2000	2001	2002	2003
المرسلة	2832	3027	3274	3411.5	3714.5
معدل النمو %	ـــ	6.9	8.2	4.2	8.9
المباعة	1935	2079	2243	2477	2736.4
معدل النمو %	ـــ	7.4	7.9	10.4	10.5
الفاقد %	32	31	31.5	27	26.3
معدل النمو %	ـ	5.7	8.8	-9.4	4.7

وبصورة عامة يمكن إرجاع الزيادة في كل من حجم الطاقة المرسلة والمباعة إلى مجموعة من الأسباب منها (١) تزايد وتطور القدرة التوليدية في المنظومة الكهربائية العامة (٢) تحسين وتطوير خطوط النقل ومحطات التحويل (٣) أعمال التحسين التي قامت بها المؤسسة العامة للكهرباء والمتمثلة في إزالة الشبكات العشوائية والتركيبات الجديدة للشبكة الكهربائية ، فيما يعزى تراجع نسبة الفاقد إلى أعمال الرقابة والتحسين التي شملت اكتشاف المخالفات وتختيم العدادات واستبدال العدادات القديمة وحصر المستهلكين بدون عدادات .

التوقعات المستقبلية للطلب على الكهرباء.

يشير التقرير السنوي الصادر عن المؤسسة العامة للكهرباء إلى أن الطلب على الطاقة الكهربائية سيصل في العام الحالي ٤٤٧٧(ج.و.س) وبمعدل نمو يصل إلى ٩.٣% مقارنه بالعام الماضي ٢٠٠٣ يتزايد سنة بعد أخرى ليصل الطلب على الطاقة إلى حوالي ٧٢٥٧ (ج.و.س) في عام ٢٠١٠ وبذلك فإن الطلب المتوقع على الطاقة الكهربائية سيزيد بمقدار ٢٧٨٠ (ج.و.س) خلال الفترة ٢٠٠٤ – ٢٠١٠ وبمعدل نمو سنوي متوسط يصل إلى حوالي ٨.٦% ، الأمر الذي ينبغي معه الاستعداد بصورة أفضل لتلبية هذا الطلب المتوقع وبالأخص وأن هناك عجز كبير في إمدادات الطاقة الكهربائية ،يترجم في عدم وفاء القدرة التوليدية الحالية بالطلب الحالي ، فضلاً عن أن اليمن خلال السنوات المقبلة تراهن على نمو اقتصادي واستثماري وهذا لن يتحقق ما لم تكن هناك طاقة كهربائية كافية ورخيصة نسبياً.

توقعات الطلب على الطاقة الكهربائية للفترة ٢٠٠٤ - ٢٠١٠							
	2004	2005	2006	2007	2008	23009	2010
الطلب على الطاقة ج.و.س	4476.7	48.57.2	5280.4	6445.7	6705	6975.9	7256.8
معدل النمو %	9.3	8.5	8.7	22	4	4	4